رحل أوغلو فهل سيرحل الإرهاب؟!

فرنسا- فراس عزيز ديب

غالباً ما تقوم بعض أنواع الأفاعي بتبديل جلدها، لا يتطلب الأمر منها أكثر من حفّ جسمها بين الحجارة لتغادر هذا العراء، وتتركه كأثر على مرورها من هنا. لكن بالمطلق فإن الأفعى التي تبدل جلدها لا يمكن لها أن تبدل تكوينها، أي إنها تبقى متأهبة للدغ وقذف السموم في جسد الضحية.

أعلن رئيس الوزراء التركي «أحمد داؤود أوغلو» أن «أيامهُ باتت معدودة». لم يكن خبر رحيله مفاجئاً، لأن الخلاف بين رأسي الحكم في تركيا طفا على السطح منذ أشهر، لكن المفاجئ هو برؤية البعض لهذا الرحيل؛ هناك مثلاً من عاد لأسطوانة أن هناك أجنحة متصارعة داخل «العدالة والتنمية»، هم تماماً من كانوا يقولون ببداية الحرب على سورية أن هناك أجنحة متصارعة في عائلة «آل سعود»، ولم نشاهد من هذه الصراعات الافتراضية إلا صراعات بين المتسابقين لتقديم أوراق اعتمادهم للسيد الأميركي أكثر. أما البعض الآخر فلم ير في هذا الرحيل تلميعاً لصورة أردوغان وإظهاره كحمامة سلام فحسب، بل اعتبره انقلاباً أردوغانياً على السياسة الخارجية الفاشلة التي اتبعها أوغلو، والتي بدل أن تنقل تركيا لسياسة «صفر مشاكل» مع دول الجوار، نقلتها لسياسة صفر أصدقاء... باستثناء إيران.

في الإطار العام لا يمكن لمن رهنَ قراره مسبقاً لطموحات وتحالفات وآمال نرجسية أن ينتفض أو ينقلب، تحديداً أن لعنة دماء الأبرياء ستلاحقه. هو حتماً غير قادر على الدخول في صراع مع ذاته ليتخلى عن أحلام اليقظة الميتة، فكيف له أن يدخل في صراعات مع الآخرين لينشد الكمال! هذا الضياع بين الطموح والغرور هو الصورة المصغرة للصراع بين الواقعية والعواطف في آلية التعاطي مع القضايا الوطنية الكبرى، فكيف يمكننا أن نفهم هذه المقاربة؟!

في السياسة، فإن الواقعية والابتعاد عن العواطف هما أحد أهم المرتكزات التي تُبنى عليها مصالح الدول، ربما أن هذه الواقعية افتقدتها –جزئياً– السياسة الخارجية السورية في الفترة الممتدة بين انتصار تموز ٢٠٠٦ حتى اندلاع ربيع الدم العربي، الأمر الذي سهّل ولوج «العثمانيين الجدد» و«الرجعية العربية» نحو الداخل السوري بمسميات شتى، كانوا يحلمون بالحصول على جزء يسير منها زمن الراحل «حافظ الأسد».

في المقلب الآخر، فإن الابتعاد عن العواطف في السياسة لا يتعلق فقط بالنظرة لمصالحك من منطلق ما تقرره أنت، لكن من منطلق ما قد يصيب غيرك، وهذا ما افتقدته السياسة الخارجية التركية منذ حملها راية إعادة قيادة «الإخوان المسلمين» إلى سورية من خلال تسوية مع السلطات السورية يمنحهم عفواً ما.

بين هاتين المقاربتين، كيف يمكننا التعاطي مع هذا التحول التركي؟

أولاً: كل ما جرى لا يعدو عن كونه رغبة أردوغانية بالاستئثار بالقرار التركي. القصة ذاتها تكررت مع الرئيس التركي السابق «عبد الله غل»، ولم تأخذ يومها هذا الصدى، «غل» رفض المداورة بأن يكون هو رئيس الوزراء بعد انتهاء ولاية أردوغان الأخيرة في رئاسة الوزراء، لأنه كان يعلم أن أردوغان وإن كان الدستور لا يعطيه كرئيس جمهورية أي صلاحيات تنفيذية، لكنه سيصادر رئاسة الوزراء، فانسحب بهدوء ورفض أن يكون لعبةً بيد أردوغان، مع العلم أن العلاقة التي تربط الرجلين أوثق من العلاقة التي تربط أوغلو بأردوغان، بالتالي فإن سعي أردوغان لهذا التحول السياسي هو أمر داخلي محض.

ثانياً: كل ما سيجري لن يؤثر بأي شكل من الأشكال في السياسة الخارجية لتركيا، إن كانت المعلنة التي تنتهك سيادة الدول المجاورة وتتجاهل قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بضبط الحدود ومنع الإرهابيين من التسلل، أو المبطّنة التي بات دعم الإرهاب الدولي أحد أهم مرتكزاتها، وكل ما يُحكى عن تبدل ما بآلية تعاطي «العدالة والتنمية» مع الملف السوري لا يعدو كونه تسويقاً لفرضية أن أردوغان عاد لصوابه، وهذا الكلام لا معنى له فكيف ننتظر من الذي تخلص من أهم صديقين ساهما في صناعة إيجابيات حكمه أن يعود لصوابه!

ربما نستطيع هنا قول العكس، إن أردوغان يجهز للمرحلة القادمة لضياعه في أحلام يقظته، تتطلب منه فعلياً مركزية في القرار، فالعلاقة مع الكيان الصهيوني بدأت تستعيد شبابها، لكنها مدعومةٌ هذا المرة بانفتاح خليجي غير مسبوق على الكيان الصهيوني، كيف لا وأحد مفكري «آل سعود» طرح المزاوجة بين العقل العربي والمال اليهودي؟!

أما المناطق العازلة التي كان يروج لها والتي عاد الأوروبيون للحديث عنها فلم تعد كذلك، وباعتراف الأميركي ذاته بأن هذه المناطق يريدونها مناطق «أكثر أمناً» تمهيداً لطردٍ جميع اللاجئين الذين دخلوا أوروبة وتركيا إليها، حتى الهجوم المدبر من العصابات الإرهابية على مخيم «الكمونة» السوري الذي ذهب ضحيته عشرات المدنيين واتهام الجيش العربي السوري به يدخل في هذا السياق، أي إعادة تعويم الحديث عن هذه المناطق باعتبار أن الأوروبيين ما زالوا مستسلمين لابتزاز أردوغان لهم في هذه القضية، لكن هل من احتمال ثالث؟

لكي نتحدث عن الاحتمال الثالث، علينا أولاً أن نتذكر أن الواقعية أهم من العواطف، لأن هذا الاحتمال يرتكز على فرضية أساسها: ماذا لو تدحرج الوضع الداخلي في تركيا أكثر نحو الانفلات؟

لا يمكن إلغاء هذا الاحتمال أبداً والمعطيات كثيرةٌ، لكن هذا السيناريو هو الأسوأ للجميع بمن فيهم السوريون. هي مقاربةٌ تحتاج للابتعاد عن العواطف، هذا الكلام نقوله من باب الواقعية التي هي بالأساس النظرة للأمور بميزان الربح والخسارة. إن انفجار الوضع في تركيا لا يعني منح الإرهابيين فقط مساحات شاسعة للتحرك والمناورة، لكنها كذلك الأمر ستعطي أصحاب الطموحات الانفصالية امتدادات جغرافية، مدعومةً سياسياً وعسكرياً من النقيضين الأميركي والروسي، سيكون لها ما لها مستقبلاً، بل إن انفلاتاً كهذا سيؤجل حكماً أي حلٍ في سورية، إن كان سياسياً أو عسكرياً، أو كليهما معاً. إن انتظار انفجار الوضع في تركيا على أمل أن ينعكس ذلك إيجابياً في سورية هو دخولٌ في المجهول، لكن في الخلاصة هي مقاربة معقدة:

«العدالة والتنمية» لن يسقط بأي انتخابات لأنه يخاطب نوعين من التطرف «مذهبي وقومي»، وبالتالي فإن ناخبيه كثر، وهو لن يبدل نهجه حتى لو كان الثمن اشتعال المنطقة بالكامل، واعتقاد الروس أن التلويح بالورقة الكردية بما فيها فتح ممثلية لأحد الأحزاب الانفصالية في موسكو سيبدل من سياساتهم هو نومٌ في العسل، لأننا بذلك نعطي أردوغان دون أن ندري تعاطف المتطرفين القوميين معه، إذاً ما الحل؟

الحل واضحٌ وصريح، يأتي من داخل الحدود وليس خارجها، بقطع الأذرع «التركو سعودية» في سورية. الأمر يتطلب من السوريين وحلفائهم إعادة تقييم موضوع الهدن، تحديداً في المناطق التي تمثل امتداداً للنفوذ التركي، فلا يوجد هدنة إلا وأعادتنا للوراء أميالاً، وإن كان مركز مراقبة الهدنة يحصي الخروقات، لكنه بالتأكيد لا يحصي أوجاع السوريين ولا أعداد الضحايا، بل إنه يتجاهل تماماً أن الطرف الآخر كما قال السيد «نصر الله» قبل أمس سيكمل حتى النهاية ولن يتراجع، بل أكثر من ذلك هم عقدوا العزم على ألا يعودوا للمفاوضات حتى استعادة كامل الأراضي التي حررها الجيش وحلفاؤه ليصلوا إدلب بحلب، فماذا ننتظر؟

روسيا وقطر اتفقتا على السعي لإيجاد حل سياسي..

البيت الأبيض يريد تقدماً في المحادثات السورية.. وبرلين: لا حل عسكرياً للأزمة

وكالات

بعد أن طالب البيت الأبيض الأميركي بتقدم في محادثات جنيف السورية، أكدت ألمانيا أن «لا حل عسكرياً للأزمة السورية»، لكنها هاجمت موقف موسكو، واعتبرت أنه «لا يمكن الحفاظ على النظام السوري باستخدام القوة العسكرية فقط»، وطالبت روسيا بالضغط على دمشق «لوقف النزاع».

جاء ذلك على حين أعلنت روسيا أنها اتفقت مع قطر على السعي إلى تحقيق التسوية السياسية في سورية، وإيجاد حل من شأنه الحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها ومؤسسات الدولة، والحيلولة دون انهيارها. من جهته شدد وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، في حديث لصحيفة «نوي أوسنابروكير تساوتينغ» الألمانية نشر أمس وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، على أن التسوية في سورية يمكن تحقيقها عن طريق القرار السياسي لا غيره، قائلاً: «إن الحل السياسي فقط قادر على إعادة السلام في سورية». وأشار إلى مشاركة أهم الأطراف الفاعلة في عملية التفاوض التي تعقد بالوساطة الدولية منذ زمن طويل، وهي «الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران والسعودية. غير أن ذلك ليس بحد ذاته ضماناً للنجاح لكنه أكثر مما حققناه خلال السنوات الخمس الماضية. وينبغي علينا أن نعكف على ذلك لأننا ليس في وسعنا أن نسمح للحرب والهروب والدمار في سورية أن تستمر لخمس سنوات أخرى».

واعتبر شتاينماير أن «موسكو ليس في مصلحتها انهيار سورية كدولة وتحول البلاد إلى معقل للإرهاب الإسلامي والفوضى والخراب».

وأضاف: «بالطبع، روسيا تهمها مصالحها الخاصة في سورية، غير أن موسكو ترى أنه ليس من مصلحتها تفكك سورية وتحويلها إلى معقل للإرهاب والفوضى»، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم». وأكد الوزير الألماني مجدداً أنه لا حل عسكرياً للأزمة السورية، وأن على موسكو أن تضغط على دمشق من أجل وقف النزاع، لأنها تعلم أنه لا يمكن الحفاظ على سلطة الرئيس السوري بشار الأسد باستخدام القوة العسكرية فقط.

وذكر شتاينماير، أنه حانت الفرصة لـ«كل اللاعبين الأساسيين الفاعلين» – الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، وإيران، والسعودية من أجل إجراء الحوار بشأن سورية، مضيفاً: أن ذلك قد لا يضمن النجاح، ولكن هذا أفضل مما توصلنا إليه خلال السنوات الـ٥ الأخيرة.

من جهته، رأى البيت الأبيض، أن «هجمات حكومة دمشق على المدنيين في سورية جعلت جماعات المعارضة تعزف عن المشاركة في المحادثات السياسية التي تسير بوتيرة أقل مما تريد الولايات المتحدة». وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إرنست للصحفيين، وفق ما نقلت «رويترز» للأنباء: «قادة المعارضة يمتنعون لأسباب مفهومة عن القدوم لطاولة (المفاوضات) مع أشخاص يأمرون في الوقت نفسه بشن هجمات عسكرية على عناصرهم... ولذا لم نشهد تقدما يذكر في هذه المحادثات السياسية كما نود أن نرى».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ملتقياً وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن بحضور نظيره سيرغي لافروف (رويترز)

وقبل ذلك، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والذي حضر اللقاء الذي جمع الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن يوم الجمعة الفائت، في منتجع سوتشي الروسي أن بوتين وعبد الرحمن، تطرقا خلال لقائهما إلى الأزمة السورية. واعتبر أنه رغم وجود خلافات لكن أهم ما يوحد مواقف البلدين هو السعي إلى تحقيق التسوية السياسية بالذات، وإيجاد حل من شأنه الحفاظ على وحدة أراضي سورية وسيادتها ومؤسسات الدولة، والحيلولة دون انهيار الدولة».

وتابع لافروف، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» في تصريح صحفي مشترك مع نظيره القطري: «مهما كان التباين في مواقفنا، فالشيء الأهم الذي يجمعنا هو السعي إلى تحقيق تسوية سياسية تحول دون انهيار الدولة وتحفظ سورية كدولة موحدة الأراضي وذات سيادة تحتفظ بمؤسسات الدولة».

وقال مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف تعليقاً على لقاء بوتين مع عبد الرحمن، حسب «رويترز»: «كان هناك اتفاق خاص بشأن هذا اللقاء، وفي ١٩ نيسان، طلب أمير قطر خلال مكالمة هاتفية مع بوتين أن يستقبل وزير الخارجية القطري الذي يريد أن يبحث مع رئيسنا أفكاراً قطرية جديدة حول التسوية السورية». من جانبه أعلن وزير الخارجية القطري، وفق ما نقل موقع «العربية نت» الإلكتروني، أنه نقل رسالة شفهية من أمير قطر تميم بن حمد إلى الرئيس الروسي، تركز محتواها على تطورات الأوضاع في المنطقة، وبشكل خاص الأزمة السورية والتصعيد الأخير في حلب، وسبل إنقاذ العملية السياسية.

وأضاف عبد الرحمن: إنه بحث مع بوتين السبل الممكنة لإنقاذ العملية السياسية، وإنقاذ المدنيين، وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار المجموعة الدولية لدعم سورية. وأكد أن بلاده متفقة على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي السورية، وأنه يجب توحيد الجهود لإنهاء الأزمة هناك.

الأردن وروسيا يبحثان التسوية السياسية للأزمة

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأول، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأردني ناصر جودة عملية التسوية السياسية للأزمة في سورية.

وأوضح بيان أصدرته وزارة الخارجية الروسية ونقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن الوزيرين تبادلا الآراء حول تطور الأوضاع في الشرق الأوسط مع التركيز على مهام التسوية السياسية للأزمة في سورية والأوضاع في فلسطين المحتلة، وأشارت الخارجية إلى أن الاتصال جرى بمبادرة من الجانب الأردني.

«اتحاد جاليات وجمعيات بلاد الشام في الاغتراب»: الحرب الكونية على سورية تستهدف مواقفها القومية

وكالات

أكدت الهيئة التأسيسية لاتحاد الجاليات والجمعيات العربية لبلاد الشام في الاغتراب، أن الحرب الكونية التي تقودها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وحلفاؤهما من دول الرجعية العربية على سورية، تستهدف مواقفها القومية قيادة وجيشاً وشعباً حيال مختلف القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وفي بيان سياسي أصدرته في ختام اجتماعاتها الجمعة، وبثته وكالة «سانا» للأنباء أمس، أشارت الهيئة إلى أنه بعد مرور قرن على التقسيم الذي فرضته قوى الاستعمار في اتفاقية سايكس بيكو، بدأت دول بلاد الشام تتعرض منذ بداية عام ٢٠١١ لأخطر مخططات التفتيت والتجزئة التي تسعى إلى فرضها قوى الاستعمار القديم والجديد لإعادة تقسيم وتجزئة سورية ولبنان والأردن واستكمال المخطط التوسعي الإسرائيلي.

وجاء في البيان: «بناء على هذا الواقع وما يفرضه من تحديات، تنادت نخبة من الشخصيات الوطنية والقومية من بلاد الشام لإنشاء الاتحاد، رداً على الحرب الكونية الهمجية الظلامية التي تهدف إلى تقطيع أوصال بلاد الشام من جديد وتمزيقها جغرافياً وسياسياً وديموغرافياً، ودفاعاً عن الوطن العربي وسيادته واستقلاله وتقدمه.

واختتم البيان بالتأكيد أن اختيار يوم السادس من أيار لإعلان تأسيس هذا الاتحاد بصفته يوم ذكرى شهداء بلاد الشام في أعوام ١٩١٥ و١٩١٦ و١٩١٧ يأتي «تجسيداً لوحدة نضال أبناء بلاد الشام التحرري الوطني والقومي من كل أشكال الاستلاب والاحتلال والغزو، وعهداً لاستمرار الكفاح من أجل حرية واستقلال وسيادة وتحرير ووحدة كل شبر من بلاد الشام».

وكانت الهيئة ناقشت في اجتماعاتها جدول عملها المتعلق بإطلاق الاتحاد ومشاريع الاقتراحات التي أعدتها اللجنة التحضيرية المؤقتة المنبثقة عنها بخصوص النظام الداخلي وأهداف ومهام الاتحاد وأقرت خطة العمل التي ستتحرك بموجبها في مختلف بلدان الاغتراب.

وقررت الهيئة التأسيسية لـ«اتحاد جاليات بلاد الشام في الاغتراب والشتات» عقد اجتماع لجنتها التحضيرية في دمشق أمس الأول الجمعة في السادس من أيار تخليدا لذكرى شهداء بلاد الشام في أعوام ١٩١٥-١٩١٦-١٩١٧ الذين ضحوا من أجل الوطن الواحد.

وذكرت مصادر من الهيئة التأسيسية الأربعاء لـ«الوطن» أن اللجنة سوف تناقش عدداً من المواضيع على جدول عملها من بينها تحديد موعد لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد بحضور الوفود المشاركة من مختلف دول العالم، وصياغة مشروع مسودة للنظام الداخلي، ووضع البرنامج العام لتحرك ونشاط الهيئة التأسيسية ولجانها التحضيرية والتنسيقية».

وأعربت المصادر عن تقدير الهيئة التأسيسية الكبير لسورية قيادة وشعباً لاستضافة ودعم دمشق لهذه الاجتماعات.

فيتو روسي ضد مشروع بريطاني يستهدف سورية في مجلس الأمن

موسكو: تحميل النظام جرائم حلب «من ضروب الدعاية»

مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن فيتال تشوركين مستخدماً حق النقض «فيتو» ضد قرار سابق بحق سورية

وكالات

عارضت روسيا، مشروعاً بريطانياً، يدعو مجلس الأمن الدولي لإدانة ما سمته «جرائم النظام السوري» في مدينة حلب، معتبرة أن تحميل النظام السوري جرائم حلب «ضرب من ضروب الدعاية».

وتقدم السفير البريطاني في الأمم المتحدة، ماثيو رايكروفت، وفق ما نقل موقع «العربية نت» الالكتروني، يوم الجمعة، بمشروع قرار يدعو فيه مجلس الأمن إلى إصدار بيان صحفي يدين ما سماه «جرائم النظام السوري» في مدينة حلب السورية، وعرض مشروع البيان على مجلس الأمن الدولي خلال جلسة طارئة خصصت لبحث الوضع في حلب، إذ استخدمت روسيا حق الفيتو، ورفضت المشروع، معتبرة أن تحميل النظام السوري جرائم حلب «ضرب من ضروب الدعاية».

وحمل مجلس الأمن في جلسته الطارئة في الرابع من أيار لبحث الأوضاع في حلب، النظام السوري «مسؤولية تدمير المدينة». وقد عد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، الهجمات التي استهدفت المستشفيات والمراكز الطبية في مدينة حلب بمثابة جريمة حرب، مضيفاً إن ما يجري في حلب يعد تدميراً ممنهجاً للبنية التحتية للمدينة.

ورأى فيلتمان أنه يجب على المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أن تحقق في جرائم حرب محتملة في البلاد.

في حين وصف السفير الفرنسي في الأمم المتحدة، فرنسوا دولاتر، حلب بأنها «المدينة الشهيدة ومركز مقاومة النظام السوري»، مؤكداً أن المدينة التي تتعرض لقصف مستمر منذ ٢٠١٢ تمثل ما مثلته مدينة ساريفو في حرب البوسنة. كما صرح السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة، ماثيو رايكروفت، تعليقاً على أسباب الدعوة الطارئة للمجلس بأن «حلب تحترق».

واستخدمت روسيا قبل ذلك حق النقض الفيتو ثلاث مرات منذ بدء الأزمة السورية، في مجلس الأمن الدولي ضد مشاريع قرارات غربية ضد سورية، حيث صوت العضوان الدائمان في مجلس الأمن، روسيا والصين، برفض مشروع القرار الغربي، الذي يهدد بفرض عقوبات غير عسكرية طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذا فشلت الحكومة السورية في سحب القوات والأسلحة الثقيلة من المناطق السكانية.

واستخدمت روسيا والصين الفيتو لأول مرة ضد مشروع قرار يدين «القمع» في سورية في تشرين الأول عام ٢٠١١ صاغته دول أوروبية وأيدته واشنطن، ثم كررتا الأمر في شباط ٢٠١٢ ضد مشروع قرار عربي أوروبي يدعم خطة للجامعة العربية تطالب بتغيير النظام السوري.

ظريف: بعض دول المنطقة تثير الخلافات بدل التصدي للإرهاب

وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

انتقد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف السعودية من دون تسميها، فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه في إثارة الفتن والصراعات، حيث أكد أن بعض دول المنطقة تثير الخلافات بين المسلمين بدل أن تتصدى لخطر الإرهاب الذي يداهم المنطقة، مبيناً أن الإرهاب الذي يتفشى في المنطقة يشكل خطراً على دولها أكثر من أي طرف آخر.

وشدد ظريف في كلمة له في «ملتقى التشريع.. الواجبات والحلول» الذي عقد أمس في مقر مجلس الشورى الإيراني ضرورة تنشيط الدبلوماسية الإيرانية من أجل استقرار المنطقة مقابل السياسة الخطرة التي ينتهجها بعض الحكام، وخاصة حكام السعودية. وقال إن «أولويتنا الجادة خلال الأيام والأشهر القادمة هي ضمان التنفيذ الصحيح للاتفاق النووي من الدول الغربية، والأولوية الأخرى هي العمل على إرساء الأمن في المنطقة وضمان المواجهة المنسقة للخطر الجاد للغاية المتمثل بالتطرف والإرهاب الذي تواجهه المنطقة اليوم».

وأوضح أن السياسة الخارجية قضية وطنية تتجاوز الرؤية الخاصة ورؤيتنا في هذا الصدد مبنية على مبدأ تكون فيه السياسة الخارجية في خدمة المصالح الوطنية وتحقيق الأهداف على صعيدي المنطقة والعالم.

وأشار وزير الخارجية الإيراني إلى أن تباين الأفكار في السياسة الخارجية لا يمنع التوحد في مقاومة سياسات الغطرسة التي تمارسها بعض القوى الكبرى.

بدوره أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني في كلمته في الملتقى أن الفهم المشترك لأوضاع البلاد مؤثر في رسم الإستراتيجية وخارطة الطريق اللازمة. وأوضح لاريجاني أن إيران، من حيث الإمكانات التي تحظى بها ومنها القيادة الواعية والظروف الجيوسياسية، تتوافر لها فرص التقدم والاستقرار والنمو، شريطة اتخاذ الإستراتيجية الصحيحة.

سانا

صحيفة أميركية: «المعتدلون» مستعدون للانضمام لـ«النصرة»

وكالات

أكد الكاتب في صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية سام دافر، أن الإرهابيين الذين تطلق عليهم الولايات المتحدة تسمية «معارضة معتدلة» في سورية وتعمل على توفير غطاء سياسي لجرائمهم في المحافل الدولية، يتعاونون مع تنظيم جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، وينسقون عملياتهم معه.

وفي تحقيق له نشرته الصحيفة، أوضح دافر، أن تلك «المعارضة» في سورية تتواجد في المناطق نفسها التي ينتشر فيها إرهابيو «النصرة» وهي تنسق عملياتها مع هذا التنظيم وتتقاسم الموارد ذاتها. وحول «وجود فروق» بين «معارضة معتدلة» وغيرها من الإرهابيين في سورية، أشار دافر إلى أن جزءاً كبيراً من قوات هذه «المعارضة» يبدون استعدادهم للانضمام إلى التنظيمات المصنفة من قبل مجلس الأمن الدولي إرهابية بسبب الهزائم الكبيرة التي تكبدوها في الآونة الأخيرة.

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أكدت الجمعة، أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على إجبار من تسميها «المعارضة المعتدلة» التي تدعمها في سورية على فك ارتباطها والنأي بنفسها عن «النصرة».

واعتبر دافر أن مصير «المعارضة المعتدلة» والتحامها مع تنظيمات إرهابية أخرى في سورية يلعب دوراً حيوياً بالنسبة للإستراتيجية الأميركية وأهداف واشنطن في المنطقة.

يشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أطلقت منذ عام ٢٠١٤ برنامجين ضخمين خصصت لهما ملايين الدولارات لتدريب وتسليح الـ«معارضة المعتدلة» وأنشأت لهم معسكرات تدريب في تركيا والأردن وأعادت إرسالهم إلى سورية بحجة محاربة تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، لكنهم سرعان ما كشفوا عن حقيقتهم واندفعوا مجدداً إلى أحضان متزعميهم من تنظيمي «النصرة وداعش» اللذين سلموا أسلحتهم الأميركية لهما.